المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

عشر سنوات على احتلال العراق

١٠ – ١١ نيسان / أبريل ٢٠١٣

ميكانيزمات العيش المشترك وأزمة الهويّة

حميد الهاشمي

هذه نسخة أولية للورقة لأغراض العرض في المؤتمر، ولا يجوز استخدامها أو الاقتباس منها لحين نشرها في صيغتها النهائي

ميكانيزمات العيش المشترك وأزمة الهويّة

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٣

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

مسودة

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: ٨٢٦ – منطقة ٦٦ – الدفنة
ص. ب: ١٠٢٧٧ – الدّوحة، قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ٩٧٤+ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ٩٧٤+
www.dohainstitute.org

المحتويات

تمهيد ١

أزمة الهويّة ٢

١. في مفهوم الهويّة والهويّة العراقيّة ٢

٢. تبلور هويّة وطنية ٣

ميكانيزمات العيش ٤

١. العدالة الاجتماعية ٤

٢. المشاركة السياسية وعدم الإقصاء ٤

٣. التنمية الاجتماعية ٥

٤. الأمن الاجتماعي ٥

٥. التعايش في السكن ٦

٦. الزواج المختلط ٦

الحقوق الثقافية، حقوق الهويّات الفرعية ٦

أزمة الهويّة ٦

في أسباب الأزمة ٩

١. الاحتلال الأميركيّ ١٠

٢. المحاصصة الطائفية ١٠

٣. التكفيريّون ١٠

٤. إرث المرحلة السابقة ١٠

٥. التدخّلات الخارجية ١١

٦. الطائفية السياسية ١١

إعادة بناء الأمّة والهويّة الوطنية ١١

مسودة

تمهيد

خلّف احتلال العراق هزّةً كبيرةً للمجتمع العراقيّ، لا تقف عند إسقاط النظام وما ترتّب عليه من انهيّار النظام الأمنيّ والمؤسّسيّ والاقتصاديّ والقضائيّ والعسكريّ فحسب، بل في تفكيك اللحمة الوطنية، وتشظّي الهوية الوطنية إلى هويّاتٍ فرعيةٍ تَبني ركائزها على حساب تلك الهوية التي يُعتقدُ دومًا أنّها صمّام أمانٍ ومركبٌ مشترك لجميع الهويات الفرعية. ومن أجل قراءةٍ أكثرَ واقعيةً لأزمة الهوية فإنّ البحث يتّسع للخوض في آليات (ميكانيزمات) العيش المشترك بين الهويات الفرعية في مجتمعٍ متعدّد الثقافات multicultural society والأثنياتethnic groups . وقد اجتهدنا بتشخيص تلك الميكانيزمات بالتالي: العدالة الاجتماعية، المشاركة السياسية التي من بين ما تعنيه هنا عدم الإقصاء، التنمية الاجتماعية بأوجهها المختلفة (الاقتصادية، التعليمية، ثقافيةً، السياسية)، الأمن الاجتماعيّ، الزواج المختلط كآليةٍ ومؤشّرٍ بالوقت نفسه على التعايش المشترك، والحقوق الثقافية التي تشير بصورةٍ رئيسيةٍ إلى حقوق الهويات الفرعية.

أمّا البحث في أزمة الهوية في عراق اليوم، فإنّه يتطلّب أيضًا الخوض في مفهوم الهوية، وما فرضته أوضاع البلد بما يستحقّ أنْ نطلق عليه تشظّي fragmentation الهويّة الوطنية national identity، الذي يُعدّ أبرز صور تلك الأزمة، وبالتالي التطرّق إلى تلك الهويات الفرعية وعلاقتها بالهوية الوطنية، فضلًا عن البحث في مسبّبات الأزمة، حيث يعتقد احتلال البلد أهمَّها، ومحاولةُ الاحتلال إعادةَ بناء الأمّة وفقًا لنظرية بناء الأمّة Nation–building Theory.

سيتضمّن البحث أيضًا مناقشةً ونقدًا لنظرية بناء الأمّة ومحاولة تطبيقها في الواقع العراقيّ التي عبّرت عن فشلٍ ذريعٍ، تؤكّده معطيات الواقع التي نستشهد بها لتعزيز ذلك العديد من الآراء واستنتاجات الدراسات المحلّية والأجنبية.

أزمة الهويّة

١. في مفهوم الهويّة والهويّة العراقيّة

يعدّ موضوع الهوية الاجتماعية والثقافية من المواضيع المهمّة التي برزت إلى الساحة الفكرية في منتصف القرن العشرين، وخاصّة في الولايات المتّحدة الأميركية. وارتبط بالأقلّيات نتيجةً لتفاعل وتصارع الهويات المهاجرة خاصّةً إلى تلك الأراضي.

ويرتبط بمفهوم الهوية عددٌ من العناصر التي يمكن إيجازها بالتالي: الانتماء، الولاء، التصنيف، التعريف، المقارنة، إعلاء شأنٍ ومبعث فخرٍ، الوعي بالذات اجتماعيًا، الارتباط بالمكان وما يتعلّق به غالبًا، وانعكاس لواقعٍ اجتماعيٍّ وليس افتراضيًا.

وبمحاولة تطبيق هذا الفهم المعرفيّ لمفهوم الهوية على الواقع الاجتماعيّ العراقيّ، فإنّنا نجد تنوّع الانتماءات والولاءات وتشتّتها بين الهويات الفرعية والهوية الوطنية.

وبالبحث في سؤال الهوية الوطنية العراقية، فإنّه من المؤكّد أنّ هناك هويةً وطنيةً عراقيةً دون النظر إلى الحدود الجغرافية، وإنْ تغيّرت السمات الثقافية وعناصر تشكيل تلك الهوية على مدار التاريخ. فمصطلح العراق الجغرا–ثقافيّ geo–sociological تغيّر على مرّ التاريخ، تمدّدًا وتقلّصًا، وتعرّض إلى تثاقفٍ كبيرٍ نتيجة الغزوات الأجنبية والهجرات الجماعية لأقوامٍ وقبائلَ شتّى، لكنّه على الرغم من ذلك بقي يشكل هويةً تملك عناصر الانتماء والولاء، والتصنيف والتعريف والمقارنة بحسب تعبير نظرية الهوية الاجتماعية لمفهوم الهوية[١].

١– تتضمّن هذه النظرية ثلاثة أفكار مركزية لتحديد الهوية الاجتماعية هي: التصنيف والتعريف والمقارنة Categorization, identification and comparison، ولذلك تدعى أحيانا بنظرية (CIC). للمزيد حول الموضوع، راجع: الهاشمي، حميد، نظرية الهوية الاجتماعية وتطبيقاتها على الأقليات المهاجرة إلى البلدان الغربية: مناقشة علمية وتكييف نظري، مجلة دراسات (دورية محكمة

كما أنّ تشكّل العراق دولةً حديثةً عام ١٩٢١، قام بناءً على اتّفاق أو إجماع قوى ووجاهات نظر ورغبات أقاليمه وأقلّياته، بغضّ النظر عن الرغبة البريطانية وجهد سير بيرسي كوكس، المندوب السامي البريطانيّ وقتها. فقيادات المناطق الشيعية ممّن قادوا ثورة ١٩٢٠ خاصّةً، ومرجعياتهم الدينيّة، هم أوّل منْ نادى بفيصل بن الحسين بن علي ليكون ملكًا على العراق؛ وهذا ما كان متطابقًا جدًّا مع رغبات أبناء السنّة، على الرغم من أنّ هناك ترشيحاتٍ من كلا طرفيْ السنّة والشيعة لشغل عرش العراق، كان أبرزها كلًّا من طالب النقيب (نقيب أشراف البصرة) عن السنّة والأمير خزعل (أمير المحمّرة) عن الشيعة. وكذلك فإنّ استفتاء الموصل عام ١٩٢٥ أظهر رغبة أبنائها الذين يشكّل الأكراد غالبيتهم وقتها بالنظر لتابعية مناطق كردستان العراق وقتها إلى الموصل، وتجلّت تلك الرغبة في الانتماء والالتحاق بالعراق عوضًا عن الانتماء إلى تركيا.[٢]

وكمؤشّرٍ على الوعي بالهوية العراقية، فإنّ المعارضة التي واجهت ترشيح فيصل بن الحسين، حملت (العراق للعراقيّين)، على اعتقاد أنّ فيصل غير عراقيّ. كما كان هذا الشعار تحدّيًا للحكومة البريطانية في العراق عندما بدأت تستقطب جمهرةً من الهنود في الدولة العراقية. وساند العديدُ من الضبّاط الشريفيّين هذا الشعارَ نتيجةً لما لاقوْه من معارضة في سورية عندما رفعوا شعار (سوريا للسوريّين) أثناء حكم فيصل الأوّل قبيل طرد الفرنسيّين له.

ولعلّ اختيار فيصل الأوّل ملكًا على العراق كان أوّل عمليةٍ توافقيةٍ في تاريخ الدولة الحديثة.

٢. تبلور هويّة وطنية

لا يمكن نكران تبلور هويةٍ وطنيةٍ عراقيةٍ تعزّزت وعرفت سماتِها وخصائصَها وحدودَها بتقدّم عمر الدولة العراقية. فالمشاركة في الدفاع عن حدود البلد والتضحيّات التي قدّمت وتقدّم له، والخضوع للسلطة المركزية، واحترام سلطة الحكومة المركزية وإطاعة القوانين والخضوع لها بصورةٍ عامّةٍ، والتعايش والتزاوج والتنقّل والسكن في أماكنِ مختلفةٍ من أراضي الدولة، والحرص على البلد وحمل اسمه والتشرّف به، والنتاجات الأدبية سواءً باللغة العربية الفصحى أو باللهجة

[٢] للمزيد حول تفاصيل قيام المملكة العراقية، راجع: بطاطو، حنا، **الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، ج١، ترجمة عفيف الرزاز، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٠).

العامية، أو حتّى باللغات المحلّية الأخرى للأقليات التي تتغنّى به. هذا فضلًا عن مبادرات الأشخاص والمجتمع المدنيّ على تواضعه يؤشّر إلى تبلور هويةٍ وطنيةٍ عراقيةٍ واضحة المعالم.

يمكننا أيضًا لمح ذلك في أدبيات وفعاليات المهاجرين والمهجّرين من أبناء البلد على أمد تاريخه وليس المعاصر حصرًا. كذلك رفض دعوات الأقاليم، والانفصال التي يطلقها بعض السياسيين الحاليّين. ومتى ما وصل الحال إلى قرار الانفصال أو الحرب الأهلية الفعلية التي يشارك فيها الأهالي، وليست عناصرُ أجنبيةٌ أو عصاباتٌ أو مليشياتٌ من الداخل فإنّه إعلانٌ فعليّ لفشل الهوية الوطنية.

ميكانيزمات العيش

يمكننا تشخيص عددٍ من النقاط التي تصنّف آلياتٍ للتعايش بين الهويات الفرعية، وهي:

١. العدالة الاجتماعية

إنّ العدالة الاجتماعية هي أحد أهمّ ميكانزمات العيش المشترك وعناصر بناء الهوية الوطنية التي تعتبر مظلّة لجميع المواطنين. إن الإخلال بمبدإ العدالة الاجتماعية من خلال عدم تكافؤ الفرص، وغياب القانون أو ضعفه، وسيادة المحسوبية لطرفٍ على حسابِ آخرَ، وامتيازاتٌ لطبقاتٍ وفئاتٍ معيّنةٍ على حساب غيرها، كلّها تصبّ في منحى إضعاف الهوية الوطنية ومفهوم المواطنة.

٢. المشاركة السياسية وعدم الإقصاء

إنّ المشاركة السياسية هي الأخرى واحدةٌ من ركائز العيش المشترك وإقرار الهوية الوطنية. فالمشاركة السياسية تعني ممارسة الحقّ في الإدارة السياسية وصنع القرار والحكم سواءً على

مسودة

مستوى الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية. وهي تعبيرٌ صادقٌ عن حقوق المواطنة التي ترسِّخ الانتماء والولاء للوطن والانضواء تحت هويته الوطنية. وبخلاف ذلك، فإنّ الأمر يعني بالضرورة تمييزًا وإقصاء وعزلًا، بل حرمانًا لفئاتٍ من أبناء الوطن الواحد.

في سياق نظرية الهوية الجماعية وعلاقة القوّة بين المجموعات يظهر مفهوم الحرمان النسبيّ Relative Deprivationالذي شغل محور معالجاتٍ وأبحاثٍ في مجالاتٍ أكاديميةٍ متنوّعة. ففي كتابه الرائد (Rebel (Why Men[٣] يعرّف تيد غور Gurr مفهوم الحرمان النسبيّ من وجهة نظر العلوم السياسية على أنّه "إدراك الأشخاص لوجود حالة تضاربٍ بين توقّعاتهم القيمية وقدراتهم القيمية على تحقيق هذه التوقّعات". ونتيجةً لذلك، "يتمرّد الناس ضدّ أوضاعهم ليس عندما يكونوا محرومين بالمفهوم المطلق للحرمان، ولكن عندما يشعرون أنّهم محرومون بالنسبة إلى أشخاصٍ أو جماعاتٍ خارجيةٍ"[٤].

٣. التنمية الاجتماعية

إنّ التنمية الاجتماعية تهدف غالبًا إلى تحسين الواقع الصحّيّ والتعليميّ والثقافيّ والترفيهيّ والإداريّ، إضافةً إلى الجانب الاقتصاديّ. وإنّ تحقّق مثل هذه الأهداف سيرفع من درجات الرضا عن الإدارة السياسية عامّةً وبالتالي يعزّز روح الانتماء والولاء للهوية الوطنية.

٤. الأمن الاجتماعي

يشير مفهوم الأمن الاجتماعيّ إلى كفالة الدولة لأمن المواطنين من الاعتداءات والأخطار التي تستهدفهم سواءً كانت من خارج البلد أو من داخله.

---

[3] Gurr, Ted R. **Why Men Rebel**. (Princeton, N.J: Princeton University Press,1970), p. 24.

[٤] إبراهيم مكاوي، "الحركة الطلابية الفلسطينية في الداخل كمدرسة لبلورة الهوية القومية"، **مجلة كنعان الفلسطينية**، العدد ١٠٨، (٢٠٠٢).

ولذا فضمان الأمن الاجتماعيّ للمواطن، يعدّ إلى حدّ كبيرٍ ضمانةً لحياةٍ كريمةٍ تُشعر الفرد بالانتماء والولاء لهذا الوطن.

٥. التعايش في السكن

يشير هذا إلى التعايش والسكن المشترك في أحياءٍ مختلطةٍ بين مختلف الاثنيات والمذاهب والأديان. وهو نموذج حقيقي يجسّد التسامح وقبول الآخر من أبناء البلد.

٦. الزواج المختلط

إنّ الزواج المختلط intermarriage من الآليات المرتبطة بالواقع الاجتماعيّ وأجواء التسامح ، حيث يمثّل تجسيدًا لذوبان الفروقات العرقية والطائفية والعنصرية والطبقية وغير ذلك. وفيه تقويةٌ للأواصر وتداخلُ دماء النسب وصلات القرابة، وهو ما ينعكس على تداخل الانتماءات وتذويب أية نزعةٍ نحو الهويات الفرعية التي تأتي على حساب الهوية الوطنية.

الحقوق الثقافية، حقوق الهويّات الفرعية

إنّ المحاصصة الطائفية والعرقية، إخلالٌ قطعيٌّ بالهوية الوطنية، لأنّ دعاتها والمتّسقين معها يعملون للتجييش الطائفيّ والفئويّ من أجل استمرار نفوذهم. وهي خطرٌ داهمٌ لا يقلّ عن خطر الديكتاتورية.

أزمة الهويّة

هل يعاني العراق فعلًا أزمة هويّة؟

إذا كان المقصود هنا بالهوية، هو الهوية الوطنية التي تسمو فوق الانتماءات الفئوية والهويات الفرعية الأخرى، فإنّه ما من شكٍّ أنّ الإجابة تسهل جدًّا على المتتبّع للشّأن العراقيّ، وهو يرصد تلك الأزمة. فقد حصل في الواقع العراقيّ ما يمكن أنْ نطلق عليه تشظّي الهوية الوطنية لتنتج الهويات الفرعية الأثنية والدينية والطائفية والقبلية والمناطقية. فمن التحدّيات تبرز الهويات القومية الفرعية التي نادت بحكمٍ ذاتيّ في إقليمٍ خاصٍّ بها هي. إضافةً إلى القومية الكردية في إقليم كردستان العراق، هناك التركمان الذين نادوا بإقليمٍ خاصٍّ بهم في كركوك أو في جزءٍ منها. والكلدوآشوريون، وهم المسيحيّون العراقيّون الذين طالبوا بحكمٍ ذاتيٍّ في سهل نينوى الذي يتبع الموصل.

ومن الهويات الفرعية ما برز على أسسٍ دينيةٍ، فقد تعزّزت "الذات الدينية" لدى المسيحيّين العراقيّين وتشظّت بين– قومية على انتماءاتهم: آشوريّون، كلدان، سريان وأرمن، وبين–دينيةٍ مذهبيةٍ، تعتدّ بصورةٍ خاصّةٍ بالعقيدة الدينية المسيحية، مثلما ارتفع حسّ الانتماء الدينيّ لدى أقرانهم المسلمين والصابئة واليزيديين. بات المسيحيّون العراقيّون أكثرَ تديّنًا بعد أنْ عُرفوا بانفتاحهم وعلمانيتهم في الفترات السابقة وكان العديد منهم من قادة التنوير في العراق والمنطقة. لقد انطوى الصابئة على أنفسهم أيضًا وتمسّكوا بعقائدهم وبحذرٍ ومثلهم فعل اليزيديون.

وقد سبق كلّ هؤلاء تصاعد الحسّ المذهبيّ لدى الطائفتين المسلمتين الرئيستين في العراق وهما الشيعة والسنّة. فالشيعة ينادون ويخطّطون إلى مسك زمام الحكم في البلد بداعي الأغلبية، والسنّة مذهولون من انقلاب الوضع وما يترتّب عليه، أو هكذا تصوّر الأمور على أقلّ تقديرٍ. تعدّدت منابر الهوية الفئوية، فالمحاصصة في المناصب الحكومية والإدارية والوظائف. ووسائل الإعلام من قنواتٍ تلفزيونيةٍ ومحطّاتٍ إذاعيةٍ وصحفٍ ومواقعِ إنترنت، إضافةً إلى النوادي والجمعيات الثقافية التي باتت تكرّس الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية[٥].

إنّ الهويات الفرعية المبنيّة على أسسٍ عرقيةٍ ومذهبيةٍ، هي حقائقُ تاريخيةُ مجسّدةٌ في الواقع العراقيّ، ولكنّها لم تشهد حقيقة ذلك التصارع بينها صراع هوياتٍ يرتقي إلى الحرب الأهلية. على

[5] Hamied Al Hashimi, , "The Iraqi identity: Fragmentation or exploring sub-identities", A paper submitted to **the 2010 Exeter Gulf Studies Conference (The 21st-Century Gulf: The Challenge of Identity)**, Institute of Arab & Islamic Studies, Exeter University.30 June-3 July 2010.

الرغم من أنّ الدكتور علي الورديّ يذكر في اللمحات[٦] أنّ الصراع الطائفيّ كان موجودًا منذ صدر الإسلام، وطالما شهدت بغداد في العهد العباسيّ معاركَ بين المحلّات السنّية والشيعية وسقط فيها الكثير من القتلى، وحُرقت البيوت والأسواق وانتُهكت فيه حرمة المراقد المقدّسة، إلّا أنّ هذا الصراع قد بلغ أوجه عندما حدث نزاعٌ على العراق بين الدولتين الإيرانية والعثمانية، فأصبح أهل العراق لا يهمّهم سوى دعاء كلّ فريقٍ منهم لأن ينصر جهةً على أخرى. و لم يكن أهل العراق يعرفون شيئًا من المفاهيم السياسية الحديثة كالوطنية أو القومية أو الاستقلال، بل كان جلّ ما يشغل بالهم هو الإحساس الدينيّ المتمثّل بالتعصّب المذهبيّ. ومعنى هذا أنّهم لم يكونوا يرون الأتراك أو الإيرانيّين أجانبَ يهدفون لاحتلال البلاد والانتفاع بخيراتها، وإنّما كان كلّ فريقٍ منهم ينظر إلى الدولة التي تنتمي إلى مذهبه كأنّها حاميةُ ومنقذةُ الرعية.

في خضمّ تردّي واقع الهوية الوطنية العراقية، تعدّدت وتصاعدت أصوات الانقسام والانفصال التي يدعو إليها البعض على أساسٍ عرقيّ (الأكراد)، وأقاليم، مثل إقليم البصرة الذي رفضه أهل البصرة خلال استفتاءٍ عامٍّ أجري عام ٢٠٠٨، وإقليم الوسط والجنوب الذي دعا إليه السيد عبدالعزيز الحكيم في نفس العام، و عارضته السنّة بشدةٍ ، والعديد من الأطراف الشيعية. والمفارقة الآن أنْ تصدر دعوات من أطرافٍ سنّيةٍ لإقامة أقاليمَ في المنطقة الغربية وشمال بغداد، مثل إقليم صلاح الدين أو إقليم الأنبار.

كما سبق وأنْ وجّه الطيّار العراقي السابق سالم الجبوري دعوة إلى أهالي الموصل لإجراء استفتاءٍ على انضمام الموصل إلى تركيا. معدّدًا مزايا الانضمام إلى تركيا[٧].

في حين أنّ هناك مخاوفَ من عملية انفصالٍ أكبرَ وفق متغيّرات الحراك الشعبيّ في سورية، والتعاطف الذي تلقاه المعارضة السورية، والنزاع الذي بات يأخذ منحًى طائفيًّا ضدّ النظام، وهو ما زاد من الشحنات الطائفية وربّما إعادة رسم خارطة المنطقة فيما لو حصل انفصالٌ في سورية ذاتها إلى دولةٍ سنّيةٍ وأخرى علويةٍ. فالمرجّح أنْ تطالب أطرافٌ في الإقليم السنّي العراقيّ

---

[٦] علي. الوردي، ، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج١، ط٢، (لندن: دار كوفان، ، ١٩٩١)،صص١٢-١٣.

[٧] جريدة إيلاف الإلكترونية، ٢٠٠٨/٠٩/٢٤،

www.elaph.co.uk/Web/Politics/2008/9/368433.htm#sthash.4FdWLwEN.dpuf

بالانضمام إلى الإقليم السوريّ السنّيّ. وهذا ما سيعيد فعلًا رسم خارطة المنطقة كلّها ربّما على أسسٍ طائفيةٍ.

أمّا مستويات تلك الأزمة فقد تجسّدت في ما يلي:

– **الخطاب السياسيّ:** وهو خطاب النخب السياسية سواءً كانت بالسلطة أو البرلمان أو خارج العملية السياسية.

– **الخطاب الدينيّ:** خطاب النخب والمرجعيات الدينية. حيث يوجد العديد من القنوات الطائفية المسخّرة لخدمة الخطاب الطائفيّ أو الطائفيّ السياسيّ.

– **الخطاب الإعلاميّ:** خطاب وسائل الإعلام سواءً ما تمثّله من انتماءٍ أو جهاتٍ مموّلةٍ، أو الضيوف ونوعية البرامج التي تعرضها والجمهور المستهدف.

– **خطاب الثقافة:** يشير إلى خطاب النخب المثقفة سواءّ بناتجها الإبداعيّ، أو مواقفها إزاء القضية الوطنية ومدى الانجرار إلى الانحياز أو الاصطفاف الطائفيّ.

– **تفاعل عامّة الناس:** يمكن قراءة مدى تمثُّل الناس أو خديعتهم بالخطاب الطائفيّ من أية جهةٍ كانت من تلك الجهات المشار إليها أعلاه، وذلك من خلال مدى تفاعلها واستجابتها عبر التصويت للقوائم والأشخاص الطائفيّين.

في أسباب الأزمة

وبالبحث عن أسباب أزمة الهويّة، فهناك زلزال عام ٢٠٠٣، وهو الشاخص والمِفصل الذي تقف عنده التحليلات، وما ترتّب على ما بعده من أحداثٍ، هذا مع تعذّر إنكار ارتباط بعض الأمور

بمرحلة ما قبل ذلك الحدث. ويمكن بصورةٍ عامّةٍ تشخيص الأسباب الرئيسية التي أحدثت هذا الذي ندعوه هنا بأزمة الهوية على أقلّ تقديرٍ، ونورد هذه الأسباب كما يلي:

١. الاحتلال الأميركيّ

حيث إنّه غزوٌ أجنبيٌ قامت به جهةٌ لطالما رآها النظام الحاكم سابقًا في البلد وكذلك العديد من الأنظمة والشعوب في بلدان العالمين العربيّ والإسلاميّ عدوًّا، ، نتيجةً لمواقفها من القضية الفلسطينية المتمثّلة بدعمها المطلق لإسرائيل، إضافةً إلى الجانب النفسيّ تجاه الاحتلال.

٢. المحاصصة الطائفية

وهي الآلية التي قامت عليها العملية السياسية في إدارة الدولة العراقية في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣، من خلال الدستور الذي اعترته مثالبُ عديدةٌ ، وما سمّي بالديموقراطية التوافقية في توزيع المناصب في مؤسّسات إدارة الدولة.

٣. التكفيريّون

ويُقصد بهم غالبًا ألائك الذين قدِموا للعراق باسم الجهاد ضدّ الاحتلال الأمريكيّ، ثمّ تحوّل غالبيّتهم إلى استهداف العراقيّين بطرقٍ بشعةٍ و جماعيةٍ، مثل تفجير المفخّخات في الأسواق، والمقاهي، والأماكن العامّة، ومحطّات النقل وعمليات الخطف والقتل على الهوية وغيرها.

٤. إرث المرحلة السابقة

لا يمكن لأيّ منصفٍ أو موضوعيٍّ أنْ يتجاهل إرث المرحلة الدكتاتورية في العراق، وممارسات الحزب الواحد، ومغامرات الحروب التي أفضت إلى عزلة البلد عن محيطه العربيّ خاصّةً، وعن العالم عامّةً، وحصارٍ اقتصاديٍّ وعلميٍّ، وتأخّر بنيته التحتية إلى أسوأ وضعٍ نتيجةً توقّف حركة إعمار وإعادة إعمار ما خلّفته الحروب، جرّاء الحصار المركّب على العراق.

٥. التدخّلات الخارجية

لعبت التدخّلات الخارجية دورًا كبيرًا في التشظّي العراقيّ وأزمة الهوية، فبدءًا من التدخّل الأميركيّ، وصولًا إلى دول الجوار التي يلعب بعضها على الوتر الطائفيّ، مستغلًّا وجود جماعاتٍ سياسيةٍ مواليةٍ له.

٦. الطائفية السياسية

باتت لعبة (طوائف) السياسة أو تسييس الطائفة أو الطائفية، هي السائدة للأسف لدى النخب السياسية العراقية في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣. حيث استخدم سلاح التهديد الطائفيّ والعرقيّ (في ما يتعلّق بإقليم كردستان) ورقةً وشعارًا يلوّح به مع كلّ انتخاباتٍ وتزداد حدّة الاستقطاب الطائفيّ والاثني من أجل كسب الأصوات.

إعادة بناء الأمّة والهويّة الوطنية

راجت نظريّة بناء الأمّة في مجال العلوم السياسية الموجّهة في الخمسينات والستينات من القرن العشرين. وقد كان أنصارها الرئيسيّون هم قادة المجتمع الأكاديميّ الأميركيّ أمثال كارل ديوتش Karl Deutsch، وتشارلز تيلي Charles Tilly ورينارد بندكس Reinhard Bendix. وقد كانت هذه النظرية تستخدم بصورةٍ مبدئيةٍ لوصف عمليات الاندماج والتعاضد الأمميّ، الذي قاد إلى تأسيس الدولة– الأمّة الحديثة بصورةٍ جليةٍ في دولٍ تقليديةٍ متباينةٍ. منها على سبيل المثال النماذج الإقطاعية ذاتها، ودول السلالات الحاكمة، ودولٌ كنسيةٌ، وإمبراطورياتٌ وغيرها. ولا

يغطّي هذا المصطلح فقط تضمين قادة الدولة إستراتيجياتٍ شعوريةٍ، ولكنْ تغيرّاتٍ اجتماعيةً غير مخطّطٍ لها أيضًا[٨].

ولكن هل ينطبق وصف ازفالدو دو ريفيرو بخصوص جدليةِ تشكّل الهوية وقيام الدولة على الدولة العراقية؟ حيث يقول "سبقت الهوية القومية في غالبية الدول الصناعية تشكُّل سلطة الدولة. وشّكلت الأمّة التي انعكست بصورةٍ رئيسيةٍ في اقتران ظهور الطبقة الوسطى مع ظهور سوقٍ قوميّ وطنيّ الأبعاد، أساس الدولة الحديثة. وبالتقابل فإنّ هذه المتوالية قد عُكس ترتيب ظهورها في غالبية ما يسمّى بالدول النامية. وظهرت السلطة السياسية أيْ الدولة نتيجةً للاستقلال قبل ظهور الأمّة، أيْ قبل ظهور برجوازيةٍ حقيقيةٍ واقتصادٍ رأسماليٍّ قوميٍّ يوحّد أجزاء الأمّة[٩].

أمّا بشأن مساعي الولايات المتّحدة لإعادة بناء الأمّة في العراق بعد احتلاله، فيشير فرانسيس فوكوياما في كتابه State Bulding: Government and World Order in the Twenty-First Century، إلى أنّه كان ثمّة مساوئُ عدّةٌ لاتّباع مثل هذا النهج، فسلطة الائتلاف الموقّتة كانت عمليًا بيروقراطيةً جديدةً هائلة الحجم، شكّلت ميدانيًا وعلى عجلٍ، ضمن أوضاعٍ أمنيةٍ صعبةٌ جدًّا ومتدهورةٌ باطّرادٍ، كما أثبتت الأحداث ذلك لاحقًا. وبعكس الطريقة المألوفة في تنظيم وإدارة عملية بناء الأمّة التي تقودها الولايات المتّحدة عادةً، بالاعتماد على فريق عملٍ متجانسٍ من الإدارة/السفارة الأميركية، لم يكن هناك كادر اختصاصيّين أميركيّين مؤهّلين للقيام بهذا النوع من المهامّ الخارجية. ويمضي فوكوياما بالقول في هذا الصدد إلى "أنّ سلطة الائتلاف عانت طيلة مدّة وجودها نقصًا حادًّا في عدد العاملين، وكان عليها بذل جهدٍ كبيرٍ في بناء تنظيمها الذاتيّ بدلًا من توفير الخدمات العامّة للعراقيّين.[١٠]

إنّ المتتبع لتجارب التدخّل الخارجيّ (الأميركيّ) خاصّةً في الدول المشار إليها، بإمكانه أنْ يشخّص نجاح التجارب في كلٍّ من اليابان وألمانيا، والبوسنة، مقابل فشلها في الصومال،

---

[8] Pal Kolsto, **Nation-Building And Social Integration Theory**, homepage of prof Dr. Pal Kolsto, University of Oslo (Norway), 22-11-2004, http://folk.uio.no/palk/ch02.htm.

[٩] ازفالدو دو ريفيروا، ، **أسطورة التنمية وقوى التدمير الخفية: انقراض العالم الثالث**، ترجمة: فاطمة نصر، (القاهرة: إصدارات سطور الجديدة، ٢٠١٢) ، ص٩.

[١٠] فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة مجاب الإمام، (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧) ، ص ص ٢٩-٣٠.

وأفغانستان والعراق. وهنا يمكننا تعليل ذلك بـ "عقدة" العقيدة في هذه البلدان، حيث تشكّل عائقًا كبيرًا في مسألة قبول الآخر أو حلوله. خصوصًا إذا ما كانت هناك مواقفُ وتجاربُ وأحكامٌ مسبقةٌ عليه، بغضّ النظر عن منهجية التطبيق وما رافقها. أضف إلى ذلك أنّ عقدة العقيدة نفسها تشكّل عاملًا داخليًّا لفشل التجربة كما هو الحال في العراق مثلًا. وهذا يؤكّد ما ذهبنا إليه من أنّ الجانب العقديّ هو الأصعب والعقبة الكبرى في طريق أيّ عمليةٍ للاندماج الاجتماعيّ، مقارنةً بجوانب الانتماء والولاء الأخرى، كالقومية والأيديولوجيات الفكرية. وهو ما يمكن ملاحظته وتجربته على حالة اندماج الأفراد أو الأقلّيات المهاجرة أيضًا. حيث يتخلّف عادةً أكثر المهاجرين التزامًا بالعقيدة الدينية، والعكس بالعكس حيث يُقبل الأقلُّ التزامًا أو غيرُ المتمايزين دينيًّا على الاندماج ويتفاعلون مع مشاريعه.

إذن، فإنّ أمر تطبيق جانب التدخّل العسكريّ في عملية بناء الأمّة، ليس ناجحًا دائمًا. وهو خاضعٌ لمحدّداتٍ لعلّ أهمّها الجانب العقدي، أيْ التمايز الدينيّ. وكلّما كان المجتمع المستهدف يميل إلى الأصولية وإلى التمايز الدينيّ والمذهبيّ في داخله، كلّما تعقّدت المسألة. ولعلّ نموذج أفغانستان مثالٌ جليٌّ آخر يضاف إلى المثال العراقيّ، حيث تتعقّد الأمور أكثرَ كلّما طالت فترة تطبيق تجربة التدخّل الخارجيّ فيه. وتضاف إلى عامل العقيدة أمور التراكم التاريخيّ لنوع العلاقة بين الأطراف المعنية الذي يجب أنْ يؤخذ في الحسبان.

إنّ مفهوم أو نظرية بناء الأمّة بقي متأرجحًا بين جانبيْه "السلميّ والحربيّ"، بين رغبة أطرافٍ في فرض هيمنتها، وبين أطرافٍ رافضةٍ أيّ تدخّلٍ خارجيٍّ. بين أطرافٍ تتوق إلى حريتها، وبين أطرافٍ تودّ الحفاظ على مصالحها. بين أطرافٍ مذعورةٍ من التدخّل الخارجيّ تحت ذريعة حماية الدين والخوف من الغزو بأشكاله المتعدّدة ومنها الغزو الثقافي ، وبين أطرافٍ تعتقد أنّ بإمكانها أنْ تتلمذ الآخرين وتخرجهم بسهولة. وفي الجانب السلميّ منه، هناك تنازعٌ بين نفس الأطراف ولكنْ دون استخدامٍ للقوّة. بل الحضور لعناصر التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي تتوفّر فيها عوامل الجذب أكثرَ من عوامل الطرد[١١].

[١١] حميد الهاشمي، "نظرية بناء الأمة وإمكانية تطبيقها على البلدان غير الغربية"، **الحوار المتمدن**،11.07.2007 ، www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=102335

لقد حاول العديد من علماء الفلسفة السياسية أنْ يتعاطوْا مع موضوع "بناء الأمّة" بالتدخّل الخارجيّ خاصّةً، وقد تباينت آراؤهم خاصّةً في ما يتعلّق بالموضوع العراقيّ. فقد رأى البعض، أنّ لأميركا اهتمامًا خاصًّا لبناء العراق كـــــ(دولةٍ-أمّةٍ)، تلتزم مبادئ الديموقراطية. وبعد نظرية السلام الديمقراطيّ، فإنّ المراهنة تكون على أنّ العراق سوف يساهم في زيادة الاستقرار في الشرق الأوسط. ولكنّ عملية تحقيق عراقٍ ديموقراطيٍّ مسالمٍ تبدو إشكاليةً كبيرةً. حيث إنّ الصعوبات في العراق تقتضي العمل على تحقيق شروطٍ مسبقةٍ من أجل حلٍّ سلميٍّ ودائمٍ لتغيير النظام. هناك عدم اتّفاقٍ جوهريٍّ في الأوساط الأكاديمية المعاصرة المختصّة على إمكانية تغييرٍ سلميٍّ ودائمٍ للنظام. فعلى سبيل المثال، يشير الباحثان شنايدر Snyder ومانسفيلدMansfield إلى أنّ الفترة الانتقالية من نظامٍ تسلّطيٍّ إلى نظامٍ ديمقراطيٍّ، فترةٌ غير محدّدةٍ. وأن مرحلة ما بعد تغيير النظام توجَد غالبًا نماذجَ متعدّدةً من النزاعات السياسية المحلية التي تستغلّ تأهيل المؤسّسات الديموقراطية على سبيل المثال تلك التي تعزّز الاحتراب القوميّ والحرب الأهلية في نهاية الأمر. ومن أجل كبح جماح تلك القوى منْ أنْ تخرّب النظام الجديد، فإنّ مؤلّفين آخرين أمثال هنتنغتون Huntington، وبتنام Putnam، وشنايدر Snyder، يُصرّون على أنّ الشروط المسبقة تقتضي أنْ يكون هناك تغيّرٌ اجتماعيٌّ ومؤسّسيٌّ، إضافةً إلى التغيير السياسيّ من أجل تحقيق أيّ نجاحٍ. وفي الجانب الآخر، فإنّ هناك مؤلّفين، أمثال (والتر Walter)، و(بوسن Posen)، يُصرّون على أنّ فشل تغيير النظام ناجمٌ عن معظم حالات غياب المؤسّسات الحكومية والقانونية التي تضمن التعاون في ما بين الجماعات المختلفة، التي تساهم في الخروج من المأزق. بالنسبة إلى هؤلاء، فإنّ الشرط المسبق الحاسم للحلّ الناجح للصراع والانتقال إلى نظامٍ جديدٍ، هو التدخّل الخارجيّ بالقوّة من أجل حلّ المأزق الأمنيّ. إنّ نقاش الشروط المسبقة للانتقال الناجح من نظامٍ تسلّطيٍّ إلى ديموقراطيٍّ، له جذورٌ ضاربةٌ في تاريخ الفلسفة السياسية. وإنّ أهمّ الأشياء التي تجب مواجهتها عند التعامل مع نظرية بناء الأمّة، هي تسوية النزاعات بين أعضاء المجتمع ووضع قواعدَ متكرّرةٍ للجميع على مرّ التاريخ[١٢].

[12] De Lara, Emma Cohen, "The Hazards of Nation Building: The Preconditions for Successful Regime Change and the Case of Iraq", Paper for the International Studies Association Conference, Honolulu HI, 3 March 2005, p. 2.

لكنّ عملية إعادة بناء الأمّة في العراق، قد جرت بطريقةٍ مشوّهةٍ، وذلك من خلال إيجاد نظام للمحاصصة الطائفية، لعلّها كانت محاولةً لكسب أطرافٍ على حساب أخرى، أو خلق مشكلةٍ دائمةٍ وفق إستراتيجية التدخّل لحماية الأقلّية، على الرغم من أنّ طبيعة الديموقراطية الجديدة المزعومة تقوم على أساس حماية الأقلّية من هيمنة الأغلبية.

لقد تشكّل مجلس الحكم بناءً على التصوّر الأميركيّ للنسب السكّانية في العراق وفق صيغة: الشيعة نصف + واحد (١٣ عضوا)، والسنة والأكراد بوصفهم يمثّلون ٢٠% (٥ أعضاء لكلّ منهما)، وعضوٌ واحدٌ لكل من المسيحيّين والتركمان. وقد حاول الأميركيّون تكريس هذا النموذج من خلال الممارسة السياسية[١٣]. ففي دراسةٍ أكاديميةٍ للباحثة الأميركية ليورا لوكيتز Liora Lukitz عنوانها "العراق: البحث عن الهوية الوطنية" Iraq: The Search for National Identity[١٤] طرحت سؤالًا مهمًّا هو: هل يمكن جمع خليطٍ من القوميات التي لها تاريخها وثقافتها وذاكرتها الجماعية الخاصّة بها في كيانٍ سياسيٍّ واحدٍ وصبّها في بوتقةٍ واحدةٍ، وخلق شعبٍ متجانسٍ منها يتجاوز كلّ الخصوصيات والهويات السابقة؟ تذكر الباحثة أنّ العراق اليوم يمرّ بمرحلة من أدقّ مراحله منذ تشكيله أوائل العشرينات من القرن الماضي، وهي ترى أنّ ما يتمخّض عن العملية السياسية الجارية لإعادة بناء الدولة على أسسٍ جديدةٍ لابدّ من **أن** تأخذ في الحسبان تبعات المرحلة السابقة وإزالة آثارها ونبذ سياسة الهيمنة والاستعلاء القوميّ والطائفيّ وإلغاء الآخر، التي كانت السمة المميزة للحقب السابقة، واستيعاب التاريخ والحقائق الموضوعية والذاتية على أرض الواقع.... وقد شخّصت أسباب ضعف وهشاشة الكيان العراقيّ التي ربّما تعود إلى مرحلة الانتداب البريطانيّ، وهي: هل أنّ الحفاظ على وحدة الكيان العراقيّ كان نتيجةً لمراعاة بريطانيا لمصالحها في المنطقة فقط؟ هل أنّ العراق وحدةٌ متكاملةٌ تعبّر عن اندماجٍ اجتماعيٍّ ووحدةٍ ثقافيةٍ لسكّانها؟

---

[١٣] يحيى الكبيسي، "العراق: الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي"، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣).

[١٤] Lukitz, Liora, Iraq: The Search for National Identity, في مرسول، مازن، سوسيولوجيا الأزمة: المجتمع العراقي نموذجًا، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، بغداد، ٢٠١٠، ص ٧٩-٨٠.